مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي//حقوق الانسان		الرقم
المصدر : تورس	موقع الواب :		البلد تونس
	التاريخ 2012-09-11	العدد و [ص]:	

تجارة حقوق الانسان في ركود في انتظار فتح باب "الترشحات" للرئاسة في تونس

عائشة بن محمود

لوحظ في الآونة الأخيرة أن أصوات المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في تونس قد خفتت منذ تسلم حزب النهضة الحكم تقريبا ليصبح ظهورها باهتا أو انتقائيا في بعض الأحيان وبحسب الحالة التي تظهر من وراءها هذه المنظمات.

ففي ظرف أسبوع واحد تم الكشف في تونس عن جريمتين بشعتين في انتهاك حقوق الانسان ارتكبها رجال أمن وكانت ردود الأفعال بشأنها فاترة، حيث فجرت الناشطة الحقوقية المحامية راضية النصراوي منذ أيام على تلفزيون "نسمة" فضيحة اغتصاب مواطنة تونسية من طرف رجال أمن كما كشف موقع "نواة" الإعلامي عن وفاة مواطن تونسي على إثر عملية تعذيب تعرض إليها.

وخلافا للحماسة التي تعودت على إظهارها السيدة راضية نصراوي في فترة النظام السابق واستماتتها لكشف تجاوزات رجال أمنه، أظهرت هذه الأخيرة التي تشغل منصب رئيسة الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب، برودا غريبا وهي بصدد سرد شكاوى تلقاها مركزها حول حالات تعذيب بشعة تعرض لها مواطنون تونسيون، وذهبت الناشطة الحقوقية المشهورة إلى حد تبرير سلوك رجال الأمن واعتبرته أمرا عاديا لأنه يصعب تغيير هذا السلوك في !ظرف وجيز ومباشرة بعد ثورة 14 جانفي 2011، حسب تعبيرها، لكنها استدركت بالمطالبة بالتخفيف من شراسته في المقابل، كشفت هذه الناشطة الحقوقية التي عرفت بمقاومتها الشرسة لرأس النظام السابق، أن التعذيب تكثّفت بعد هذه الثورة بدل تراجع وتيرته، كما كشفت أن مركزها يتلقى يوميا شكاوى تعذيب تعرض إليها مواطنون.

أغراض سياسية

وحسب بعض المراقبين الإعلاميين فإن أهمية دور الناشطين الحقوقيين كانت تكمن بالأساس في الضغط على النظام السابق لأغراض سياسية وحزبية أكثر منها حقوقية ومدنية، وفي سياق متصل علق الإعلامي بسام بوننى على صفحته على الفيسبوك بالقول: "زمن بن علي كانت الدنيا تقوم ولا تقعد عندما يتم إيقاف شخص ما في المطار أو افتكاك كتاب منه..والآن نسمع باغتصاب فتاة في مركز شرطة وموت آخر تحت التعذيب وغرق العشرات في البحر ولا حياة لمن تنادي بل في المقابل هناك من يبرر هذه الانتهاكات"..ويضيف معلقا في ذات الصدد:" ورغم كل ذلك هناك من يصر أيضا أن لدينا معارضة ومجتمعا مدنيا وحكومة تخشى الله"، بحسب تعليقه الذي أنهاه محوقلا.

وكانت وزارة الداخلية أعلنت مؤخرا في بيان صحافي عن "اعتقال ثلاثة شرطيين اتهمتهم فتاة باغتصابها داخل

سيارتها فى ساعة متأخرة من الليل وإحالتهم على إدارة الشرطة العدلية بالقرجانى وسط العاصمة للبحث فى ملابسات هذه القضية."

كما أعلنت وزارة الداخلية في بلاغ لها الاثنين الماضي أن قاضي التحقيق بالنيابة العمومية أذن بالاحتفاظ بأربعة أعوان على خلفية وفاة المواطن عبد الرؤوف الخماسي يوم السبت بمستشفى شارل نيكول بالعاصمة، بعد إيقافه يوم 28 أوت الماضي بمقر فرقة الشرطة العدلية بسيدي حسين لتورطه في قضية جنائية.

وحسب موقع نواة الإعلامي "توفّي السبت 2012/09/08 ربّ العائلة عبد الرؤوف الخمّاسي في مستشفى شارل نيكول إثر تعرّضه للتعذيب بمقرّ الشرطة العدليّة بسيدي حسين في منطقة السيجومي."

و"تعود الأحداث إلى يوم 2012/08/28 حيث تعرّض المواطن التونسي عبد الرؤوف الخمّاسي إلى التعذيب و الضرب المبرح بمقرّ الشرطة العدليّة بالسيجومي أثناء إستنطاقه من أجل جريمة سرقة ملفّقة حسب محاميه الأستاذ عبد الحقّ التريكي، و كان السيّد الخمّاسي قد اختُطف في نفس اليوم من طرف أعوان الأمن أمام معهد صالح عزيّز الطّبي عندما كان يرافق زوجته المريضة بالسّرطان للتداوي"، حسب تعبير ذات المصدر.

ظهور فاتر

وباستثناء الظهور الفاتر الأخير للناشطة الحقوقية راضية النصراوي حول حالات التعذيب الأخيرة التي كشفتها في البداية مواقع التواصل الاجتماعي الالكتروني، فقد غابت تقريبا كل المنظمات الحقوقية في تونس على غرار الرابطة التونسية لحقوق الانسان ومنظمة حرية وانصاف ومنظمة العفو الدولي لتونس والمجلس الوطني للحريات الذي تترأسه سهام بن سيدرين والتي كانت ك"الشوكة في حلق" النظام السابق قبل ابرامها صفقة تدريب "حقوقي" مع وزارة الداخلية بعد ثورة 14 جانفي 2011 ليصبح ظهورها في أغلب الأحيان للدفاع عن "شرعية" الحكومة الحالية على غرار نظيرتها في المجال الحقوقي ايمان الطريقي رئيسة منظمة حرية وانصاف الناطق الحقوقي للناشطين الإسلاميين أساسا.

ويلاحظ أن مدونين الكترونين يحملون أسماء مستعارة بدؤوا بانتقادات هجومية على مثل هذه المنظمات الحقوقية حيث يقول المدوّن "إستراث أستراث ": إنه لم يسمع شيئا عن منظمة "حرية وإنصاف" منذ تقلد حزب النهضة الحكم في تونس، معلقا بالقول:"يبدو أن التعذيب والقتل في السجون التونسية تحت نظام حكم إسلامي شيء لا يعني هذه المنظمة."

وفي ذات سياق الانتقادات الحادة لهذه المنظمة يقول المدوّن الإلكتروني "بيغ تراب بوي" جازما: "سوف لن نسمع شيئا من منظمة حريّة وإنصاف ..لا خبرا ولا بيانا تنديديا حول ما ترتكبه حكومة النهضة وبوليسها وميليشياتها من اعتداءات على حقوق المواطنين"، حسب رأيه ناعتا هذه المنظمة ب"منظمة الحرية للإرهاب" ومضيفا بالقول:" إنتظروا أن يتمّ إيقاف إرهابي سواء في تونس أو في الخارج لكي يعود لهؤلاء المنافقين إهتمام بحقوق الإنسان، أما أن يقتل مواطنون في مراكز الأمن أو تغتصب مواطنة من طرف رجال الأمن، فذلك أمر ثانويّ جدّا لمثل هذه المنظمات الحقوقيّة الخالية جدا من السياسة"، حسب تعبير هذا المدوّن الذي ورد اسمه في وثائق "ويكيليكس" المتعلقة تونس.

يشار إلى أن الحكومة التونسية تقوم بمفاوضات حاليا مع سلطات أميركية لتسليمها سجناء متهمين بالإرهاب في سجن "غوانتنامو."

صراع على المناصب

في مقابل هذه الانتهاكات التي تطال المواطن التونسي العادي، تكثف الحديث في الآونة الأخيرة عن صراع بين رئيس الحكومة حمادي الجبالي ورئيس الدولة المنصف المرزوقي بخصوص ترشيح شخصية تونسية في مجال مناهضة التعذيب لشغل منصب أممي حيث تمسك رئيس الحكومة بمرشحته سعيدة العكرمي الكاتبة العامة للجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين وهي زوجة وزير العدل الحالي وتنتمي إلى التيار الاسلامي في حين تمسك رئيس الدولة بمرشحته راضية نصراوي رئيسة الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب وهي من تيار اليسار وزوجة زعيم حزب العمال حمة الهمامي.

وقد احتد الخلاف بين الطرفين حول من ستمثل تونس في اللجنة الفرعية الأممية لمناهضة التعذيب قبل أن يتبخّر هذا المنصب ويضيع عن تونس.

وعلى غرار هذه الصراعات على المناصب والمراكز والامتيازات، أصبح ظهور الحقوقيين في تونس وبالتحديد بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011، مرهونا في أغلب الأحيان بالمزايدات السياسية أو بحسب الشخصيات التي يحاولون الظهور من وراءها ولعل آخرها كان الحملة الواسعة والتضامن الكبير الذي تمتع به مدون الكتروني على خلفية احتساءه الخمر مع شخص آخر في شهر رمضان وفي مكان عام مع تواجد فتاة قاصر معهما، وقد سخّرت منظمات حقوقية محلية ودولية كل جهودها لتجنيب هذا الأخير خطر حدوث انتهاكات له وهي ذاتها التي يتعرض لها في المقابل مواطنون "عاديون" في مراكز الإيقاف.

وكما يبدو جليا، فإن ما يحدث حاليا من انتهاكات حقوقية في بلد يترأسه ناشط حقوقي عرف بنضالاته الحقوقية وحظي بمساندة المنظمات الدولية له، يمكن حوصلته في جملة واحدة وهي: أن مجال حقوق الانسان فتح باب جنة الرئاسة لمنصف المرزوقي وأغلقها في وجوه باقي الناشطين في انتظار الإعلان عن فتحه لاحقا، حينها ربما تزدهر تجارة حقوق الانسان من جديد في تونس.